الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/492
17 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠٠ من جدول الأعمال

التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

تقرير الأمين العام

١ - أعد هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، الذي طلبت الجمعية العامة في سياقه إلى الأمين العام:

"أن يبحث، بالتشاور مع المدير التنفيذي للمعهد، وكذلك مع رؤساء برامج وصناديق الأمم المتحدة، سبل وطرائق التعاون، من أجل وضع تحديد أفضل لدور المعهد في ميادين التدريب والبحث والمنهجية وبناء القدرات في إطار منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين".

٢ - ويذكر أن الأمين العام أكد في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950، الفقرات ٢٦٣ إلى ٢٧١)، في معرض تناوله التدابير المتعلقة بجامعة الأمم المتحدة ومعاهد البحث والهيئات ذات الصلة، أنّ على معاهد الأمم المتحدة التي تتمثل مهمتها الرئيسية في بناء القدرات من خلال التدريب ومختلف أنواع المساعدة التقنية، أن تزيد من الاتصال فيما بينها ومع الأمانة العامة للأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يساعد على تفادي التداخل والازدواج وعلى زيادة فرص استغلال الجوانب المتتامة في أعمال هذه الهيئات.

٣ - وفي السنوات الأخيرة، أولى مجلس أمناء المعهد اهتماما متزايدا لتعزيز روابط المعهد التعاونية مع الوكالات الأخرى. وفي أثناء الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس، التي عقدت في جنيف من ٢٤ إلى ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٧، أصدر الأمناء عددا من التوصيات في هذا الشأن. ورأوا أنه ينبغي شرح الدور الحفاز الذي يؤديه المعهد وقدرته على التعاون وعلى تعبئة مؤسسات كبيرة نسبيا حول مواضيع محـــددة، شـرحا أفضل للدول الأعضاء والمانحين المحتملين. وطلبوا بذل جهد إضافي لتشجيع المؤسسات الإقليمية والمؤسسات الحكومية الدولية على تحسين فهمها لبرامج المعهد القائمة والانضمام إليها في نهاية المطاف. وطلبوا أيضا من المدير التنفيذي أن يزودهم بوثيقة تبين المحور الرئيسي لتعاون المعهد وتستكمل بانتظام.

201097 201097 9727794

٤ - واستعرض المجلس هذه الوثيقة خلال دورته المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ولاحظ أن لها، على الرغم من عدم شمولها، قيمة تثقيفية كبيرة لشركاء المعهد. وقرر المجلس تمكين الدول الأعضاء من الوصول إلى هذه الوثيقة عن طريق موقع المعهد على شبكة الانترنيت (http://www.unitar.org).

٥ - ويبدو من هذه الوثيقة أن إقامة شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها كان واحدا من المعالم الرئيسية لاستراتيجية المعهد خلال مرحلة إعادة تشكيله التي اكتملت لتوها. وقد أنشأ المعهد شبكة للتعاون مع إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة والصناديق والبرامج ومع معظم الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وهو يحافظ على هذه الشبكة. وتختلف هذه الروابط التعاونية في طابعها، متراوحة ما بين مناسبات عرضية ومشاريع مشتركة طويلة الأجل منظمة تنظيميا جيدا. وفيما يتعلق بالتعاون مع المعاهد الإقليمية والوطنية، العامة وغير الحكومية، ولا سيما مؤسسات البحوث (انظر قرار الجمعية العامة ١٢١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ضمن غيره)، وسّع المعهد شبكته إلى حد بعيد خلال السنوات القليلة الماضية، وأسفر ذلك عن إحراز تقدم كبير في إعداد البرامج ذات الصلة. وتتحقق بذلك أيضا الفعالية من حيث التكاليف لأن مشاريع التدريب وبناء القدرات تتم في الموقع على المستوى القطري أو الإقليمي.

٦ - ويمثل العديد من برامج التدريب وبناء القدرات التي يضطلع بها المعهد داخل منظومة الأمم المتحدة مشاريع مشتركة على مستوى المقر وفي الميدان، على السواء. فالبرنامج التدريبي لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هو، على سبيل المثال، برنامج ثنائي التمويل مشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينفذه المعهد بالتعاون مع أمانة الاتفاقية ووحدة المعلومات المتعلقة بالاتفاقيات، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي مجال التدريب وبناء القدرات اللازمة لإدارة المواد الكيميائية، أعد المعهد وينفذ برنامجا بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، من ناحية، ومع مجموعة من الهيئات الدولية الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، كونتها منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من الناحية الأخرى. وترد أمثلة أخرى مفصلة في تقرير المدير التنفيذي بالنيابة للمعهد المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين (A/51/14 Part I و Part II). وسيستفيد التعاون الإضافي في إعداد وتنفيذ البرامج، ولا سيما في أفريقيا، من دراسة متعمقة لاحتياجات التدريب ووسائله أجراها المعهد بالتعاون مع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة أو الممثلين المقيمين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ - ولا ريب في أن خبرة المعهد في منهجيات التدريب والمواد التعليمية ستكون مفيدة لمشروع كلية موظفي الأمم المتحدة الذي استهله الأمين العام رسميا في نيسان/أبريل ١٩٩٧. ولما كان يتوخى لكلية الموظفين أن تكون شبكة عالمية من المؤسسات، فإن ترتيبات الشراكة تشكل عنصرا أساسيا في تطوير هذا المشروع. وذكر الأمين العام في تقريره (A/51/950) أنه سيطلب من كلية الموظفين أن تستفيد استفادة كاملة في إعداد البرامج للموظفين المدنيين الدوليين في منظومة الأمم المتحدة بأسرها من خبرة معاهد

البحوث في مجال البحث وبناء الخبرات. وفي هذا الصدد، عيّن الأمين العام المدير التنفيذي للمعهد عضوا بحكم المنصب في المجلس الاستشاري لمشروع كلية موظفي الأمم المتحدة. وأُكد في الاجتماع الأول لهذا المجلس على أهمية تعاون الكلية تعاونا وثيقا مع معاهد التدريب والبحث التابعة للمنظومة واستفادتها من خبرة هذه المعاهد وشبكاتها. وقد بدأ التعاون في مجالات معينة ومن المتوقع أن يتطور في الأشهر القادمة.

٨ - وبالإضافة إلى التدابير التي ورد شرحها في الفقرات السابقة، ينبغي التأكيد على أن من الضروري، كما ذكر في تقرير الأمين العام (A/51/950)، أن تُتخذ تدابير إضافية لتنسيق وترشيد أنشطة كل من معاهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لكي يتسنى لهذه الهيئات الوصول إلى أقصى حد ممكن بمساهمتها في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها وأولوياتها. وبهذه الروح، سيساعد اشتراك المعهد في أعمال اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تنسيق الأنشطة تنسيقا أفضل في المستقبل.

٩ - وأجرى مجلس الأمناء تقييما لإنجاز عملية إعادة تشكيل المعهد (انظر A/52/367). ويود الأمين العام الإعراب عن امتنانه لالتزام الأمناء وتفانيهم. ولا يزال المعهد، على الرغم من إعادة تشكيل هيكله، ضعيف القاعدة بسبب هشاشة صندوقه العام. وتجدر الإشارة إلى أن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث هو الحالة الاستثنائية التي يفوق فيها عدد التبرعات من البلدان النامية لإحدى هيئات للأمم المتحدة عدد تبرعات البلدان الصناعية (انظر A/51/4 (Part II)، المرفق الرابع - ألف). ويرجى أن يتسنى في المستقبل القريب تزويد المعهد بأساس مالي سليم.

- - - - -